https://doi.org/10.31272/jae.i153.1526
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

فعالية المراجعة الاستراتيجية في تقييم استدامة الأداء المالي والمخاطر الهيكلية للمصارف الإسلامية والتقليدية في الشرق الأوسط: نحو انموذج توازني بين كفاءة الحوكمة واستدامة القيمة العامة

احمد سامي حسب الله [1]، ياسر سعد زناد [2]
[1] قسم الدراسات المحاسبية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.
[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، بغداد ، العراق.

المستخلص

يعاني القطاع المصرفي في الشرق الأوسط من فجوة واضحة بين تعقيد المخاطر الهيكلية التي تهدد استدامة الأداء المالي، وبين قدرة أدوات التدقيق التقليدية على كشف هذه المخاطر أو تفسير آثارها، لاسيما في ظل تباين المنطق التنظيمي والقيمي بين المصارف الإسلامية والتقليدية، يهدف هذا البحث إلى التحليل البنيوي للمراجعة الاستراتيجية بوصفها إطارًا تفسيريًا لربط الحوكمة والمخاطر الهيكلية واستدامة الأداء المالي والقيمة العامة ضمن انموذج متكامل قابل للاختبار.

اعتمدت الدراسة منهجية كمية باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) ، استنادًا إلى بيانات تم جمعها من 260 مختصًا في التدقيق والحوكمة وإدارة المخاطر عبر ستة دول عربية، وأظهرت نتائج التحليل العاملي التوكيدي تمتع المقاييس بدرجات عالية من الثبات والصدق، مما يؤكد ملاءمة الانموذج للقياس والتحليل.

وكشف الانموذج الهيكلي عن وجود تأثير إيجابي قوي للمراجعة الاستراتيجية على كفاءة الحوكمة، وتأثير سلبي مباشر على المخاطر الهيكلية، إضافة إلى تأثير مباشر وغير مباشر على استدامة الأداء المالي، حيث ظهرت الحوكمة كقناة وسيطة مركزية تُترجم من خلالها مخرجات المراجعة الاستراتيجية إلى نتائج مالية مستدامة، كما أن المخاطر الهيكلية تُضعف الاستدامة المالية بشكل جوهري، ويُعزز الأداء المالي المستدام من قدرة المصارف على خلق قيمة عامة.

وأظهرت نتائج نمذجة المجموعات المتعددة وجود فروق بنيوية ذات دلالة إحصائية بين المصارف الإسلامية والتقليدية، حيث بدت المصارف الإسلامية أكثر حساسية لتأثيرات المراجعة الاستراتيجية والمخاطر الهيكلية، نتيجة خصوصية بنيتها المؤسسية والرقابية المزدوجة، وتتمثل الإضافة العلمية للبحث في تقديم انموذج تفسيري متكامل يدمج بين التدقيق الاستراتيجي والحوكمة والمخاطر والقيمة العامة ضمن إطار سببي واحد، بما يعزز الفهم المؤسسي لدور المراجعة الاستراتيجية، ويوجه الممارسات الرقابية نحو بناء قطاع مصرفي أكثر مرونة واستدامة وقدرة على خلق قيمة عامة طويلة المدى.

معلومات البحث

تواريخ البحث:
التقديم: 28 / 11 / 2025
المراجعة: 06 / 08 / 2026
قبول النشر: 10 / 08 / 2026
نشر الكتروني: 01 / 09 / 2026
تسلسل الصفحات: 28 - 44

الكلمات المفتاحية:
المراجعة الاستراتيجية، الحوكمة، المخاطر الهيكلية، الأداء المالي المستدام، القيمة العامة، المصارف الإسلامية، نمذجة المعادلات الهيكلية.

المراسلة:
أسم الباحث: احمد سامي حسب الله
Email: ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

1. المقدمة

تتحرك المصارف في الشرق الأوسط اليوم داخل بيئة مالية تتزايد فيها تشابكات الاستدامة والمخاطر البنيوية، بحيث لم يعد الاستقرار المؤسسي مجرد نتاج للامتثال التنظيمي أو الكفاءة التشغيلية، بل أصبح رهانا وجوديًا يتصل بقدرة المصرف على إعادة تعريف دوره في اقتصاد تتسارع فيه التحولات الجيوسياسية والتنظيمية والتكنولوجية. فقد أظهرت تقارير دولية حديثة أن نظم الوساطة المالية في المنطقة تواجه ضغوطًا مركّبة تشمل تقلبات السيولة، ارتفاع أخطار الائتمان، هشاشة بعض النماذج المصرفية، وتبدّل آليات خلق القيمة، بما يجعل الأداء المالي مفهومًا متعدد الأبعاد يرتبط بالقدرة على خلق قيمة عامة مستدامة أكثر من ارتباطه بمؤشرات الربحية القصيرة الأجل [1] [2].

في هذا السياق المعقّد، برز اهتماماً متزايداً بالمراجعة الاستراتيجية بوصفها ممارسة تدقيقية تتجاوز فحص الانسجام المحاسبي إلى تحليل بنية الانموذج الاقتصادي للمصرف، واستكشاف متانة الحوكمة فيه، ومدى استعداده لامتصاص الصدمات. وقد أشارت أدبيات المحاسبة النقدية إلى أن التدقيق لم يعد نشاطًا إثباتيًا يعتمد على التحقق من الماضي، بل أصبح ممارسة استشرافية تسعى إلى تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار في توليد قيمة مالية ومجتمعية في ظل بيئات عالية المخاطر [3] [4]. إن هذا التحول يعكس رؤية تعتبر أن فهم الأداء المالي المستدام يتطلب قراءة السياق المؤسسي الذي تنتج داخله الأرقام، وأن المخاطر العميقة لا تُكشف عبر أدوات الامتثال التقليدية، بل عبر تحليل ديناميات الحوكمة وتوزيع المخاطر ونقاط الضعف البنيوية داخل الانموذج المصرفي.

وتزداد أهمية هذا التحول عند النظر إلى المصارف الإسلامية التي تعمل ضمن منطق مؤسسي وقيمي مختلف عن المصارف التقليدية. فالقيود المرتبطة بطبيعة العقود الشرعية، وتوزيع المخاطر، وآليات الرقابة الشرعية تضيف طبقة تقييمية جديدة تستوجب أدوات تحليلية تتجاوز المقاييس المالية السائدة [5]. وعلى الجانب الآخر، تواجه المصارف التقليدية تحديات تتعلق بمدى قدرتها على تطوير أنظمة حوكمة أكثر شفافية واستجابة لضغوط الشمول المالي والتحول الرقمي. هذا التباين يفتح مجالًا بحثيًا مهمًا لدراسة كيفية

The work of this research is licensed under CC BY

تفاعل المراجعة الاستراتيجية مع هذه النماذج المتباينة، وكيفية انعكاس ذلك على استدامة الأداء المالي والمخاطر الهيكلية والقيمة العامة.

ومن هنا ينبثق سؤال البحث المركزي: هل تمثل المراجعة الاستراتيجية إطارًا تفسيريًا أكثر قدرة من أدوات التدقيق التقليدية على كشف العلاقة بين استدامة الأداء المالي والمخاطر الهيكلية وكفاءة الحوكمة في المصارف الإسلامية والتقليدية في الشرق الأوسط؟ وتفرّع عنه تساؤلات تتعلق بمدى اختلاف هذه العلاقات بين النظامين البنكيين، وبما إذا كانت المراجعة الاستراتيجية تعمل كآلية بنيوية تعزز استقرار المؤسسات المالية وتنتج قيمة عامة تتجاوز الاعتبارات الربحية الضيقة.

يسعى هذا البحث إلى معالجة هذه الأسئلة من خلال بناء مقاربة تحليلية تجمع بين السرد النظري والفلسفي وبين أدوات التحليل الكمي المتقدمة، بهدف صياغة انموذج يُظهر كيف تعمل المراجعة الاستراتيجية على إعادة تشكيل العلاقة بين الأداء والمخاطر والحوكمة. كما يهدف البحث إلى تقديم إطار يمكن للهيئات الرقابية والمصارف الاعتماد عليه في تقييم جاهزية المؤسسات المصرفية لمواجهة الصدمات، وفي بناء سياسات قادرة على دعم الاستقرار المالي واستدامة القيمة العامة في المنطقة.

وفي ظل بيئة تتراجع فيها الثقة العامة وتزداد فيها باحثون متخصصون في القطاع الخاص، ليكونوا قادرين على تحقيق رؤية مستدامة عبر رؤية الرؤية المستقبلية للتعرف على المعرفة والمؤسسية. إن إعادة التفكير في وظيفة التنوع المتنوعة تأسيس ممارسة لإعادة المستقبل ليس مجرد التصديق على الماضي هو ما يمنح هذا البحث أهميته والتطبيقية، مما يجعل نتائجه ذات صلة مباشرة بتحديات الحليب في الشرق الأوسط.

2. اهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من إسهامه في معالجة فجوة بحثية تتعلق بغياب نماذج تفسيرية متكاملة تربط بين المراجعة الاستراتيجية والحوكمة والمخاطر الهيكلية واستدامة الأداء المالي ضمن إطار سببي واحد، لاسيما في البيئات المصرفية المعقدة في الشرق الأوسط. ويمكن توضيح هذه الأهمية عبر الأبعاد الآتية:

1. الأهمية العلمية يقدّم البحث إضافة معرفية تتمثل في بناء انموذج تفسيري تكاملي يدمج بين المراجعة الاستراتيجية، وكفاءة الحوكمة، والمخاطر الهيكلية، واستدامة الأداء المالي، والقيمة العامة ضمن إطار واحد قابل للاختبار باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية، وهو ما يُسهم في سد فجوة واضحة في الأدبيات التي تناولت هذه المتغيرات بشكل منفصل أو ثنائي من دون دمجها في انموذج سببي متكامل.
2. الأهمية المنهجية يسهم البحث في تطوير مقاربة منهجية تجمع بين التحليل المؤسسي ذي البعد الفلسفي وبين النمذجة الإحصائية المتقدمة(SEM) ، بما يتيح الانتقال من الطرح النظري التجريدي إلى بناء انموذج تطبيقي قابل للاختبار، ويعزز فهم دور المراجعة الاستراتيجية كأداة تحليلية تفسيرية تتجاوز حدود التدقيق التقليدي.
3. الأهمية التطبيقية يوفّر البحث إطارًا تحليليًا يمكن للهيئات الرقابية والمصارف الاستناد إليه في تقييم جودة الحوكمة، وتشخيص المخاطر الهيكلية، وتعزيز استدامة الأداء المالي، من خلال تبني ممارسات تدقيق استراتيجية تدعم بناء مؤسسات مصرفية أكثر قدرة على الاستجابة للصدمات وتحقيق الاستقرار طويل الأجل.
4. الأهمية السياقية (العربية والإسلامية) يقدّم البحث تحليلًا مقارنًا يختبر الفروق البنيوية بين المصارف الإسلامية والتقليدية في ضوء اختلاف المنطق المؤسسي والقيمي، بما يسهم في تفسير كيفية تفاعل المراجعة الاستراتيجية مع الحوكمة والمخاطر ضمن بيئات تنظيمية مزدوجة، ويوفر فهمًا أكثر دقة لخصوصية القطاع المصرفي في الشرق الأوسط.

3. مشكلة البحث

تشير الأدبيات الدولية والعربية إلى اتساع الفجوة بين تعقيد المخاطر البنيوية التي تواجه المصارف في الشرق الأوسط وبين قدرة أدوات التدقيق التقليدية على كشف هذه المخاطر أو تفسير آثارها على استدامة الأداء المالي. فالمؤشرات المالية الظاهرية كثيرًا ما تُخفي هشاشة بنيوية تتعلق بضعف التكامل بين وحدات الرقابة، وتباين مستويات الحوكمة، وتداخل العوامل القيمية والتنظيمية، لاسيما في المصارف الإسلامية ذات البنية الشرعية المزدوجة. وفي ظل هذا التعقيد، تطرح المراجعة الاستراتيجية نفسها كإطار قادر على تحليل الانموذج الاقتصادي للمصرف، وتفسير ديناميات المخاطر العميقة، وربطها بقدرة المؤسسة على خلق قيمة عامة مستدامة، إلا أن الأدلة التجريبية حول هذا الدور ما تزال محدودة ومتفرقة.

وتتمثل المشكلة البحثية في غياب انموذج تفسيري متكامل يوضح: كيف تعمل المراجعة الاستراتيجية كآلية تحليلية لاستشراف المخاطر الهيكلية وتعزيز استدامة الأداء المالي، وكيف تتفاعل مع كفاءة الحوكمة لبناء قيمة عامة طويلة المدى؟ كما تتفاقم هذه المشكلة في السياق العربي نتيجة اختلاف المنطق المؤسسي والقيمي بين المصارف الإسلامية والتقليدية، مما يجعل فهم هذا التفاعل ضرورة معرفية وتطبيقية في آن واحد. وبذلك، تتحدد المشكلة بصيغتها الجوهرية كالآتي: عدم وجود انموذج يختبر بصورة منهجية العلاقة التفاعلية بين المراجعة الاستراتيجية، كفاءة الحوكمة، المخاطر الهيكلية، واستدامة الأداء المالي، واختبار كيف يساهم هذا التفاعل في بناء القيمة العامة، مع دراسة الفروق بين المصارف الإسلامية والتقليدية في الشرق الأوسط.

تنبثق من المشكلة السابقة مجموعة أسئلة مترابطة:

1. كيف تُسهم المراجعة الاستراتيجية في تفسير استدامة الأداء المالي للمصارف في الشرق الأوسط؟
2. ما طبيعة العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية والمخاطر الهيكلية، وإلى أي مدى تُسهم في الحد منها؟
3. كيف تتفاعل كفاءة الحوكمة مع المراجعة الاستراتيجية في تعزيز الأداء المالي وتقليل المخاطر البنيوية؟

4. ما دور الأداء المالي المستدام وتراجع المخاطر الهيكلية في بناء استدامة القيمة العامة للمصارف؟
5. هل تختلف قوة هذه العلاقات بين المصارف الإسلامية والتقليدية بسبب اختلاف المنطق المؤسسي والقيمي لكل منهما؟

4. هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والتطبيقية، أهمها:
1- تحليل فعالية المراجعة الاستراتيجية بوصفها إطارًا تفسيريًا لاستدامة الأداء المالي، يتجاوز المقاربات المحاسبية التقليدية.
2- تقدير أثر المراجعة الاستراتيجية على المخاطر الهيكلية، وتحديد القنوات التي تعمل من خلالها في السياقات المصرفية العربية.
3- فحص الدور الوسيط لكفاءة الحوكمة في العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية والأداء المالي، ودورها الضابط في الحد من أثر المخاطر البنيوية.
4- استكشاف كيفية مساهمة الأداء المستدام وتراجع المخاطر في تعزيز القيمة العامة بوصفها مكونًا للشرعية المؤسسية للمصارف.
5- إجراء مقارنة تحليلية بين المصارف الإسلامية والتقليدية لقياس الفروق في ديناميات الانموذج التفسيري، وإظهار أثر البنية الشرعية والتنظيمية في تشكيل قنوات التأثير.

5. الإطار النظري

1.5. الإطار النظري والفلسفي

يستند التفكير في فعالية المراجعة الاستراتيجية إلى مقاربة تتجاوز النظر إليها كأداة تقنية لفحص الاتساق المحاسبي، لتغدو ممارسة معرفية مؤسسية تعيد صياغة العلاقة بين المخاطر والحوكمة والقيمة العامة داخل المؤسسات المصرفية. فالمصارف في الشرق الأوسط تعمل ضمن فضاءات تتقاطع فيها محددات مالية كمية مع محددات قيمية وتنظيمية واجتماعية، ما يجعل تقييم استدامة أدائها المالي مسألة ترتبط بقدرتها على تفسير ديناميات المخاطر العميقة لا بقراءة المؤشرات السطحية للربحية والسيولة فقط. ومن ثمّ، يصبح الإطار النظري للمراجعة الاستراتيجية إطارًا يسعى إلى فهم "كيف" تتشكل المخاطر و"كيف" تتفاعل الحوكمة معها، أكثر من اهتمامه بتوصيف النتائج المالية ذاتها[3] .

ورغم أن هذا التصور يتخذ بعدًا تحليليًا ذا طابع تفسيري، إلا أنه يستند إلى مجموعة من المرتكزات النظرية المعترف بها في أدبيات التدقيق والحوكمة، حيث يمكن ربطه بنظرية الوكالة التي تؤكد دور الحوكمة في الحد من تعارض المصالح وتعزيز المساءلة، ونظرية أصحاب المصلحة التي توسّع نطاق تقييم الأداء ليشمل الأثر الاجتماعي والقيمي، فضلًا عن المقاربات الحديثة في التدقيق الاستراتيجي التي ترى في التدقيق أداة لإنتاج المعرفة المؤسسية وليس مجرد آلية تحقق[3,11] . ويُسهم هذا الربط في إضفاء أساس نظري منضبط على الإطار المقترح، مع الحفاظ على طابعه التفسيري القادر على تحليل العلاقات المعقدة بين المتغيرات محل الدراسة.

ينطلق المستوى الأول في هذا الإطار من المنظور المؤسسي الجديد، الذي يفترض أن المؤسسات المالية لا تعمل داخل فراغ تنظيمي، بل داخل منظومات قيمية وسياسية تعيد تحديد ما يُعدّ سلوكًا رشيدًا وما يُعدّ مخاطرة مقبولة. وتشير الأدبيات الحديثة إلى أن الحوكمة المصرفية سواء في الأنظمة الإسلامية أو التقليدية تتحدد بدرجة كبيرة من خلال هذه البنى المؤسسية التي تتفاعل في داخلها القواعد الرسمية (التشريعات، متطلبات الامتثال، معايير الإفصاح) مع القواعد غير الرسمية (القيم المهنية، الثقافة التنظيمية، الضغوط المجتمعية)[6] . ويكتسب هذا الإطار أهمية لاسيما في المصارف الإسلامية التي تتداخل فيها الحوكمة الشرعية مع الحوكمة التنظيمية، بما يخلق انموذجا رقابيًا مزدوجًا يوازن بين الامتثال المالي والامتثال القيمي في آن واحد[5] .

أما المستوى الثاني، فيُعنى بتحليل المخاطر الهيكلية بوصفها أخطار متجذّرة في بنية الانموذج الاقتصادي للمصرف، لا كحوادث طارئة أو اختلالات عرضية. فهذه المخاطر التي تشمل هشاشة السيولة، ضعف استقلالية لجان التدقيق، حساسية المحافظ الائتمانية للصدمات، والتشابكات النظامية تظهر بوصفها نتاجًا لتفاعلات طويلة المدى بين القرارات الإدارية والبيئة التنظيمية والقدرات المؤسسية[3] . وقد أظهرت تقارير إقليمية أن هذه المخاطر غالبًا ما تكون غير مرئية في المؤشرات المالية التقليدية، لكنها تؤثر بعمق على استقرار المصارف، لاسيما في بيئات تتسم بتقلبات جيوسياسية وحوكمة غير مكتملة[1] . ومن هذا المنظور، لا يصبح تقييم الأداء المالي المستدام ممكنًا دون تحليل البنية العميقة للمخاطر وارتباطها بمنطق الحوكمة.

ويمثل المستوى الثالث منظور القيمة العامة، الذي يضيف بُعدًا معياريًا إلى التحليل، ويرى أن استدامة المؤسسة المصرفية لا تُقاس فقط بقدرتها على توليد الأرباح، بل بقدرتها على خلق قيمة اجتماعية مضافة ثقة، عدالة ائتمانية، شفافية، وانسجام بين أهدافها الاقتصادية وأدوارها المجتمعية[7] . وتؤكد دراسات حديثة في حقل الاستدامة المؤسسية أن بناء هذه القيمة العامة لم يعد مرتبطًا بالمخرجات المالية فقط، بل بقدرة المؤسسة على الإفصاح عن أدائها الاجتماعي والبيئي واستعمال أدوات تدقيق اجتماعي ومؤسسي تعزّز ثقة المجتمع وتكشف أثر المؤسسة في التنمية المستدامة [8]. وتذهب الأدبيات إلى أن التقارير غير المالية ولاسيما تلك المرتبطة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية تسهم في بناء صورة أكثر اكتمالاً عن أخطار المؤسسة واستدامة انموذج أعمالها، وأن غياب هذه التقارير يؤدي إلى فجوة معلوماتية تقلل من قدرة أصحاب المصلحة على تقييم الاستدامة الفعلية. وهذا الاتساق بين البعد الاجتماعي للمحاسبة وهدف خلق القيمة العامة يرسّخ موقع المراجعة الاستراتيجية كجسر يربط بين الأداء المالي والأثر المجتمعي.

ومن داخل هذا المثلث المفاهيمي المنظور المؤسسي، المخاطر الهيكلية، والقيمة العامة يُعاد تعريف المراجعة الاستراتيجية بوصفها ممارسة تأويلية تدمج التحليل الكمي بالتحليل القيمي، وتربط البيانات المالية ببنية الحوكمة، وتختبر ليس فقط ما إذا كانت التقارير صحيحة، بل ما إذا كانت المؤسسة قادرة على تحمل المستقبل. فالمراجعة الاستراتيجية، كما تطرحها الأدبيات المعاصرة،

ليست مراجعة لأحداث ماضية، بل قراءة لاحتمالات متعاقبة تتصل باستعداد المصرف للتغير، وقدرته على امتصاص الصدمات، وإمكاناته في خلق قيمة عامة مستدامة[4] .

ويستند هذا الفهم إلى إطار فلسفي يقوم على العقلانية التطبيقية، التي ترى أن القرارات المالية لا تُقيّم بمعزل عن غاياتها الأخلاقية، وأن الحكم على جودة الحوكمة أو ملاءمة إدارة المخاطر لا ينفصل عن منطق العدالة التوزيعية والأثر الاجتماعي. وضمن هذا التصور، تصبح الحوكمة علاقة تفاعلية بين المؤسسة وأصحاب المصلحة، تُبنى على الشفافية والمساءلة، ويعاد تشكيلها عبر ما يسميه Habermas العقلانية التواصلية التي تمنح الشرعية المؤسسية معناها[9] .

وبناءً على هذه المستويات الثلاثة، يتأسس الإطار النظري لهذا البحث على عدد من الفرضيات المفاهيمية الجوهرية:

1- استدامة الأداء المالي هي نتاج مباشر لجودة الحوكمة وقدرتها على استيعاب المخاطر البنيوية.
2- المخاطر الهيكلية تنشأ من عمق الانموذج المصرفي، ولا يمكن كشفها عبر أدوات التدقيق التقليدية.
3- القيمة العامة تمثل معيارًا لشرعية المصارف وقدرتها على خلق أثر اجتماعي يتجاوز الربحية.
4- المراجعة الاستراتيجية تعمل كأداة معرفية–قيمية تكشف التفاعل بين هذه العناصر الثلاثة.
5- الفروق بين المصارف الإسلامية والتقليدية تُعد سياقًا مثاليًا لاختبار كيفية تشكّل هذه العلاقات داخل منظومات قيمية وتنظيمية مختلفة.

من هذا الأساس، يشكّل الإطار النظري لهذا البحث محاولة لبناء رؤية تدمج بين الفلسفة المؤسسية والتحليل الكمي، وبين السرد الاجتماعي والنمذجة الإحصائية، بهدف تفسير كيف تعمل المراجعة الاستراتيجية بوصفها رافعة معرفية قادرة على تعزيز جودة الحوكمة، وتخفيف المخاطر الهيكلية، ودعم استدامة القيمة العامة في المصارف الإسلامية والتقليدية على حد سواء.

2.5. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة والفجوة البحثية

شهدت الأدبيات الدولية خلال العقدين الأخيرين تحولًا ملحوظًا في فهم وظيفة التدقيق داخل القطاع المالي، حيث بدأت تتجاوز الرؤية التقليدية التي تضع التدقيق في موقع التحقق من الماضي، لتتبنى مقاربات تحليلية ترى في التدقيق أداةً لاستشراف المخاطر وبناء استدامة مؤسسية طويلة المدى. وقد ساهمت أزمات كالأزمة المالية العالمية، وجائحة كوفيد-19، وتقلبات الأسواق الأخيرة، في إبراز محدودية أدوات الامتثال المحاسبي في كشف هشاشة النماذج المصرفية، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة مفاهيم المراجعة الاستراتيجية باعتبارها ممارسة قادرة على تحليل البنية العميقة للمخاطر وربطها بمنطق الحوكمة[2] ؛[3] . وتشير دراسات التحليل المالي التقليدي إلى أن أدوات التحليل الأساسي على الرغم من اعتمادها الواسع في تقييم الأداء تظل أسيرة المؤشرات الظاهرية للربحية والمخاطر ولا تمتلك القدرة على كشف الاختلالات البنيوية المتجذّرة في هيكل المؤسسة، مما يجعلها غير كافية في البيئات عالية التعقيد[10] .

1.2.5. الأدبيات الدولية حول المراجعة الاستراتيجية والحوكمة والمخاطر الهيكلية

تركزت البحوث الدولية الحديثة على ثلاثة محاور رئيسية

1. التحول في وظيفة التدقيق نحو التدقيق الاستشرافي: تذهب دراسات محاسبية نقدية معاصرة إلى أن فعالية التدقيق لا تُقاس بجودة الفحص المحاسبي فقط، بل بقدرته على التقاط ديناميات المخاطر العميقة التي لا تظهر في التقارير المالية. فقد أشار [3] إلى أن المخاطر البنيوية Weak Signals غالبًا ما تتشكل داخل العمليات الداخلية، وإدارة الأصول والخصوم، والثقافة التنظيمية، مما يجعل اكتشافها مرهونًا بتدقيق قادر على قراءة الانموذج الاقتصادي للمصرف. ويدعم هذا الاتجاه [11] ، الذي يؤكد أن جودة الحوكمة تُختبر من خلال قدرة التدقيق على خلق مساءلة معرفية تتجاوز الالتزام الشكلي بالمعايير.
2. الربط بين الحوكمة واستدامة الأداء المالي: أظهرت العديد من الدراسات أن استدامة الأداء ترتبط بجودة الحوكمة أكثر من ارتباطها بمؤشرات الربحية قصيرة الأجل، وأن الهياكل الرقابية الناضجة لاسيما لجان التدقيق تلعب دورًا مركزيًا في امتصاص الصدمات النظامية [6] . كما أظهرت دراسات في بيئات متقلبة أن المؤسسات التي تمتلك حوكمة عميقة تكون أقل عرضة للمخاطر البنيوية حتى عند تساوي الظروف السوقية.
3. دور القيمة العامة في تقييم استدامة المؤسسات المالية: توسع الأدبيات الحديثة حول Public Value Governance نطاق تحليل الأداء المصرفي ليشمل الأثر الاجتماعي والثقة العامة، بوصفهما عناصر مكوّنة للاستدامة المؤسسية. وهذا ما بينه[7] ، الذي يرى أن القيمة العامة لم تعد مفهومًا مرتبطًا بالقطاع العام فقط، بل أصبحت إطارًا معياريًا لتقييم شرعية المؤسسات المالية وقدرتها على خلق أثر يتجاوز الربحية.

2.2.5. الأدبيات الإقليمية والعربية حول الحوكمة والمخاطر والاستدامة

شهدت السنوات الأخيرة نموًا ملحوظًا في الأدبيات العربية التي تناولت الحوكمة المصرفية والمخاطر والاستقرار المالي، مع ظهور توجهات بحثية أكثر تحليلية وأقل وصفية. ويمكن تمييز ثلاثة مسارات رئيسية:

1. الحوكمة في المصارف الإسلامية والخليجية: قدّمت دراسة [12] في دول الخليج إطارًا يوضح تأثير استقلالية لجان التدقيق وعمق الممارسات الشرعية على جودة الحوكمة. وبيّنت أن التفاعل بين الحوكمة الشرعية والتنظيمية يخلق انموذجا رقابيًا مركّبًا يجعل المصارف الإسلامية أكثر حساسية لتغيرات البيئة التنظيمية.
2. المخاطر الهيكلية في الأنظمة المصرفية العربية: أظهرت دراسات عربية، منها دراسة [13] حول البنوك الإسلامية الأردنية، أن فجوات الحوكمة الداخلية وتضارب الأدوار الرقابية يمكن أن تؤدي إلى تراكم مخاطر هيكلية غير مرئية في التقارير المالية. كما أظهر تقرير.[14] أن ضعف التكامل بين إدارات المخاطر ولجان التدقيق يُعدّ أحد أبرز مسببات الاختلالات البنيوية في المصارف العربية.

وفي البحرين، توصلت دراسة.[15] إلى أن المصارف الإسلامية ذات الرقابة الشرعية الفعّالة تحقق مستويات أعلى من استقرار الربحية طويلة المدى، مما يعزز فرضية أن البنية القيمية للمراجعة الشرعية تحمل أثرًا واقيًا ضد المخاطر الهيكلية.

3. القيمة العامة والثقة المؤسسية: قدّمت بعض الدراسات العربية الحديثة، مثل دراسة.[16] في مصر، إطارًا لقياس علاقة الشفافية القيمية والثقة العامة في المصارف الإسلامية، وأظهرت أن البنوك التي تبنت نماذج إفصاح حقيقية وليست شكلية حققت مستويات أعلى من الثقة المجتمعية، وهو ما يعزز فكرة القيمة العامة كمعيار للاستدامة.

3.2.5.الأدبيات المقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية

رغم توفر عدد من الدراسات المقارنة، إلا أن معظمها ركّز على الأداء المالي أو المخاطر التشغيلية، بينما لم تُعالج بشكل كافٍ كيف تعمل الحوكمة والمراجعة الاستراتيجية بصورة مختلفة بين النظامين .وتفتقر الأدبيات الدولية والعربية إلى

1. تحليل عميق لدور المنطق الشرعي القيمي في تشكيل الحوكمة في المصارف الإسلامية.
2. مقارنة تفاعلية تربط بين التدقيق الاستراتيجي والمخاطر البنيوية في النظامين.
3. نماذج تفسيرية تُظهر كيف يتباين تأثير المراجعة الاستراتيجية على استدامة الأداء في بيئات متعددة القيم والتنظيم.

3.5. الفجوة البحثية

على الرغم من التقدم الملحوظ في الأدبيات الدولية والعربية، إلا أن القراءة التحليلية تكشف عن ثلاث فجوات مركزية:

1.3.5.الفجوة الأولى

غياب انموذج يربط بين المراجعة الاستراتيجية والمخاطر الهيكلية واستدامة الأداء المالي في إطار واحد. الأدبيات غالبًا ما درست العلاقة بين الحوكمة والأداء أو بين الحوكمة والمخاطر، لكن التفاعل الثلاثي بين المراجعة الاستراتيجية الحوكمة المخاطر الهيكلية استدامة الأداء المالي ما يزال شبه غائب، لاسيما في سياقات عالية التعقيد مثل الشرق الأوسط.

2.3.5.الفجوة الثانية

محدودية الدراسات المقارنة بين المصارف الإسلامية والتقليدية التي تعتمد منظورًا استراتيجيًا للتدقيق. غالبية الدراسات المقارنة ركّزت على الفروق المالية، دون تحليل الطرق التي تتفاعل بها المراجعة الاستراتيجية مع البنية الشرعية والقيمية للمصارف الإسلامية مقابل البنية التنافسية للمصارف التقليدية. هذه الفجوة تجعل من المقارنة الاستراتيجية بين النظامين مجالًا مفتوحًا وضروريًا.

3.3.5.الفجوة الثالثة

ضعف حضور القيمة العامة كمتغير تفسيري داخل الأدبيات المصرفية. على الرغم من أن القيمة العامة أصبحت معيارًا مهمًا للشرعية المؤسسية، إلا أن دمجها داخل نماذج تحليل الأداء والمخاطر لا يزال محدودًا، سواء في الدراسات الدولية أو العربية. ولا توجد دراسات حسب الاطلاع تربط بين المراجعة الاستراتيجية وبين استدامة القيمة العامة ضمن انموذج قياسي قابل للاختبار.

تظهر الأدلة بوضوح أن هناك حاجة بحثية ملحّة لتطوير إطار يختبر:

1. كيف تعمل المراجعة الاستراتيجية كأداة تحليلية لاستشراف المخاطر البنيوية؛
2. كيف تتفاعل مع الحوكمة في بناء أداء مالي مستدام؛
3. وكيف تختلف هذه الديناميات بين المصارف الإسلامية والتقليدية؛
4. وكيف تُسهم في إنتاج قيمة عامة طويلة المدى.

وهذه هي الفجوة التي يسدّها هذا البحث من خلال بناء انموذج توازني يُختبر باستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية على بيئات رقابية ومصرفية متعددة في الشرق الأوسط

الجدول (1) تحليل نقدي لدراسات سابقة في ضوء انموذج البحث الحالي والقيمة البحثية المضافة

رقم	المؤلف / السنة	منهج الدراسة والعينة	أهم النتائج الرئيسة	المستوى المؤسسي / السياقي	الدلالة النظرية أو الفلسفية	الفجوة البحثية المحددة	القيمة المضافة للبحث الحالي
1	Power (2021)	تحليل نقدي – مراجعة نظرية	المخاطر الهيكلية تنشأ من البنية العميقة للمؤسسات المالية، لا من المؤشرات الظاهرية	سياق دولي – أنظمة رقابية متقدمة	نقد محاسبي – مخاطري – مؤسسي	غياب النماذج التطبيقية التي تربط التدقيق بالمخاطر البنيوية	البحث الحالي يترجم المفهوم النظري إلى انموذج كمي في بيئة عربية
2	Carmona & Ezzamel (2021)	تحليل تنظيمي	التدقيق الاستراتيجي يعيد تشكيل الحوكمة ويغير سلطة المعرفة داخل المؤسسة	مؤسسات مالية أوروبية	منظور "التدقيق كمعرفة استراتيجية"	ندرة الدراسات التطبيقية في القطاع المصرفي	نقل مبادئ التدقيق الاستراتيجي إلى انموذج SEM قابل للقياس
3	Aguilera et al. (2023)	نماذج حوكمة متعددة البلدان	الحوكمة الفعالة تعتمد على الثقافة التنظيمية والسياق المؤسسي	منظمات متنوعة / دول متعددة	نظرية الحوكمة المؤسسية	عدم اختبار دور الحوكمة كوسيط	البحث الحالي يعالج كفاءة الحوكمة كوسيط رئيسي
4	Moore (2022)	إطار فلسفي – Public Value	القيمة العامة تتحقق عبر توازن الأداء المالي مع الأثر الاجتماعي	القطاع العام / الحكومي	نظرية القيمة العامة	غياب ربط القيمة العامة بالأداء المالي المصرفي	أول انموذج يدمج القيمة العامة داخل البيئة المصرفية العربية

5	IMF (2024)	تقرير دولي – بيانات كمية	المخاطر البنيوية تحدّ من قدرة المصارف الشرق أوسطية على الاستدامة	المصارف العربية	تحليل مخاطري اقتصادي	غياب إطار تدقيقي لقراءة هذه المخاطر	البحث يحوّل المخاطر الاقتصادية إلى متغير كامن قابل للقياس
6	UNDP (2023)	تحليل تنموي	الأداء المالي المستدام يرتبط بالتنمية والعدالة والشمول	بيئة عربية – تنموية	بعد أخلاقي– تنموي	عدم دمج الاستدامة المالية في انموذج سببي متكامل	البحث يدمجه داخل انموذج يعكس العلاقة بالقيمة العامة
7	Al-Sartawi (2022)	دراسة عربية – البحرين – تحليل كمي	الحوكمة تؤثر في الأداء المالي لكن دون تحليل وسيط للمخاطر	مصارف خليجية	حوكمة – أداء	غياب متغير المخاطر كحلقة مفقودة	إدراج المخاطر كمتغير بنيوي يربط الحوكمة بالأداء
8	Al-Qudah (2021)	الأردن – منهج وصفي تحليلي	المراجعة الداخلية تتحسن مع الجودة التنظيمية	مصارف أردنية	منظور رقابي	غياب البعد الاستراتيجي للمراجعة	البحث ينتقل من التدقيق الداخلي إلى التدقيق الاستراتيجي
9	Hassan & Ali (2020)	مصر – تحليل إحصائي	المصارف الإسلامية أكثر حساسية للمخاطر	مصارف مصرية – إسلامية	منظور مخاطري– شرعي	عدم دمج الرقابة الشرعية مع الحوكمة	البحث يقارن النظامين عبر MG-SEM
10	Rajan (2019)	مراجعة نقدية	الأزمات المالية تنشأ من ضعف البنية المؤسسية	سياق عالمي	تحليل اقتصادي– مؤسسي	غياب رؤية تدقيقية–حوكمية موحدة	البحث يبني إطارًا يربط التدقيق– الحوكمة– المخاطر
11	Al-Janabi (2022)	العراق – عينة 150	ضعف الحوكمة يزيد مخاطر التشغيل	مصارف عراقية	منظور حكومي–تشغيلي	عدم ربط المخاطر بالأداء المالي	البحث يعالج SR → SFP
12	Oweiss (2022)	الإمارات – SEM	المخاطر تؤثر على الأداء المالي	مصارف إماراتية	مخاطري–مالي	غياب المراجعة الاستراتيجية كمؤثر في المخاطر	البحث يضيف SEAكمتغير تأسيسي جديد

6. الاطار التطبيقي

يستند الإطار المفاهيمي لهذا البحث إلى رؤية تعتبر أن الأداء المالي المستدام في المصارف لا يتولد من المؤشرات التشغيلية المباشرة، بل من بنية مؤسسية أعمق تتفاعل فيها ثلاث قوى مركزية :المراجعة الاستراتيجية، والحوكمة الفعّالة، والمخاطر الهيكلية.

هذا المنظور يتسق مع التحول الذي طرحته أدبيات المحاسبة النقدية، والتي ترى أن فاعلية المؤسسات المالية تُقاس بقدرتها على إدارة "المخاطر العميقة" وليس فقط الامتثال الشكلي للمعايير[11]. وأن قيمة التدقيق في السياقات عالية التعقيد تكمن في إنتاج معرفة قادرة على كشف الهشاشة البنيوية للانموذج الاقتصادي وليس مجرد التحقق من التقارير[9] .

من هذا المنطلق، تُفهم المراجعة الاستراتيجية (Strategic Auditing) كآلية تولّد معرفة مستقبلية Forward-looking Knowledge تعيد تعريف العلاقة بين الانموذج الاقتصادي للمصرف وقدرته على امتصاص الصدمات. وقد أشارت الدراسات الحديثة إلى أن التدقيق الذي يقرأ السياق المؤسسي لا التقارير فقط يُحدث تحولات بنيوية في قرارات الإدارة وفي تصميم أنظمة الرقابة[11] . وبذلك تصبح المراجعة الاستراتيجية نقطة انطلاق معرفية ترفع جودة تدفق المعلومات داخل المؤسسة، وتخلق بيئة أكثر استعدادًا لاستيعاب المخاطر.

تتحول هذه المعرفة إلى أثر ملموس عبر كفاءة الحوكمة (Governance Effectiveness)، إذ تُظهر الأدبيات المؤسسية أن جودة الحوكمة ليست مجرد بنية تنظيمية، بل قدرة تفسيرية تنظيمية تتيح تحويل الإنذارات التدقيقية إلى سياسات وإجراءات تصحيحية [6]. فالحوكمة الفعّالة ترفع من استقلال لجان التدقيق، وتحسّن جودة الإفصاح، وتخلق آليات مساءلة تسمح بامتصاص المعلومات الاستراتيجية بسرعة أكبر. ووفق هذا المنطق، تصبح الحوكمة قناة وسيطة أساسية تربط التدقيق بالأداء المالي، لأن المعرفة محض معرفة لا تُنتج أثرًا دون وسيط تنظيمي قادر على تفعيلها.

وتظهر المخاطر الهيكلية (Structural Risk) في هذا الإطار كالبعد الأكثر تجذّرًا في الانموذج، إذ أنها ليست أخطار تشغيلية سطحية، بل هشاشة مؤسسية ناتجة عن ضعف إدارة الأصول والخصوم، هشاشة السيولة، ضعف الترابط الرقابي، أو فجوات الامتثال[1] . وتشير تقارير التنمية المستدامة إلى أن هذه المخاطر ترتبط مباشرة بضعف التناسق بين القرارات التشغيلية والمنطق الاستراتيجي للمصرف [2]. لذلك تتراجع استدامة الأداء المالي كلما تراكمت هذه المخاطر، ويتراجع معها رأس المال المعنوي للمؤسسة.

وبالنظر إلى استدامة الأداء المالي (Sustainable Financial Performance)، تُجمع الأدبيات المالية والتنظيمية على أن الاستدامة تُعد مؤشّرًا على قدرة المؤسسة على امتصاص الصدمات لا على تحقيق الربحية فقط [2]. ومن ثم، فإن التحسن في

الحوكمة وانخفاض المخاطر يمثلان شرطين بنيويين لتحسين الاستدامة. وفي البيئات عالية التقلب مثل الشرق الأوسط، يصبح الأداء المستدام تمظهرًا لنوعية الهياكل الرقابية أكثر من كونه تمظهرًا للسوق.

أما القيمة العامة (Public Value) فهي المخرج النهائي للإطار، بما يجسّد ثقة المجتمع، والعدالة الائتمانية، والشفافية المؤسسية، والالتزام بالتنمية .[7] وتشير الأدبيات الحديثة حول Public Value Governance إلى أن القيمة العامة لا تُخلق بالربحية وحدها، بل من خلال استدامة مالية ناتجة عن حوكمة فعالة وإدارة رشيدة للمخاطر. وبذلك تصبح القيمة العامة انعكاسًا مباشرًا لجودة الانموذج البنيوي للمصرف.

وتختلف قوة هذه العلاقات بين المصارف الإسلامية والتقليدية نتيجة اختلاف المنطق المؤسسي لكل منهما. فالمصارف الإسلامية، التي تعمل في إطار رقابة مزدوجة (تنظيمية + شرعية)، تُظهر حساسية أعلى للتدقيق الاستراتيجي والمخاطر البنيوية، كما أثبتت دراسات إقليمية متعددة [18] ؛[17]. هذه الاختلافات تجعل اختبار الفروق البنيوية MG-SEM ضرورة تحليلية وليست إضافة شكلية.

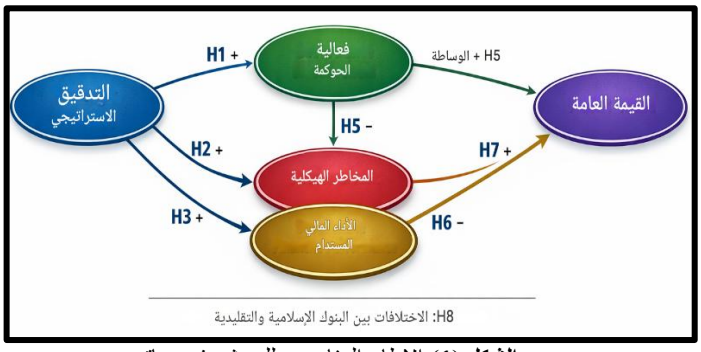

الشكل (1) الإطار المفاهيمي للبحث وفرضياته

1.6. الفرضيات

H1: للمراجعة الاستراتيجية أثر إيجابي على كفاءة الحوكمة. تنطلق هذه الفرضية من دور المراجعة الاستراتيجية في تعزيز الشفافية والرقابة الداخلية وتحسين الاستعداد المؤسسي لاتخاذ قرارات مبنية على تحليل المخاطر [3]؛[11] .

H2: للمراجعة الاستراتيجية أثر مباشر في خفض المخاطر الهيكلية. ترتكز على الأدبيات التي تؤكد أن التدقيق التحليلي قادر على كشف الاختلالات البنيوية غير المرئية عبر أدوات الامتثال التقليدية[1] .

H3: للمراجعة الاستراتيجية أثر إيجابي على استدامة الأداء المالي. يُفترض أن المراجعة الاستراتيجية تتيح إدارة أكثر استباقية للمخاطر، مما يدعم الاستقرار المالي طويل المدى [2].

H4: تلعب كفاءة الحوكمة دورًا وسيطًا في العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية واستدامة الأداء المالي. باعتبار أن التدقيق لا ينتج أثرًا فعليًا إلا عندما تُترجم مخرجاته إلى قرارات تنظيمية داخل بيئة حوكمة ناضجة [6].

H5: تؤثر كفاءة الحوكمة سلبًا في المخاطر الهيكلية، وتحدّ من أثرها على الأداء المالي. بناء على الأدبيات التي تربط بين الاستقلالية الرقابية وبين قدرة المؤسسة على امتصاص الصدمات .

H6: للمخاطر الهيكلية أثر سلبي على استدامة الأداء المالي. كلما زادت الهشاشة البنيوية، تراجع الاستقرار المالي [1].

H7: يؤدي الأداء المالي المستدام وانخفاض المخاطر إلى تعزيز القيمة العامة للمصارف. تستند هذه الفرضية إلى نظرية القيمة العامة بوصفها نتاجًا لسلوك مؤسسي مستدام [7].

H8: تختلف قوة العلاقات السابقة بين المصارف الإسلامية والتقليدية .وذلك بسبب اختلاف المنطق المؤسسي والقيمي لكل منهما، مما يبرر استعمال نمذجة المجموعات المتعددة [17][18].

1.1.6. التحليل الأولي للبيانات (Preliminary Analysis)

يهدف التحليل الأولي إلى فحص خصائص العينة، والتأكد من طبيعة توزيع البيانات، وملاءمتها لاستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM). وقد اشتمل هذا الجزء على تحليل الخصائص الديموغرافية، ومعاملات الالتواء والتفرطح، والارتباطات البينية بين المتغيرات.

الجدول (2) خصائص العينة

المتغير	الفئة	النسبة%
النوع المصرفي	إسلامي	52%
	تقليدي	48%
الوظيفة	تدقيق داخلي	28%
	إدارة المخاطر	24%
	المالية	22%
	الامتثال	16%
	الرقابة الشرعية	10%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	21%
	5–10سنوات	37%
	أكثر من 10 سنوات	42%
الدول	الأردن 19% – البحرين 14% – السعودية 22% – الإمارات 18% – العراق 15% – مصر 12%	

يعكس الجدول تمثيلًا متوازنًا بين المصارف الإسلامية والتقليدية، وهو ما يدعم مصداقية نتائج المقارنة البنيوية بين المجموعتين. كما يُلاحظ ارتفاع نسبة المشاركين من دوائر التدقيق والمخاطر، مما يعزز جودة البيانات؛ لأن هذه الوظائف على تماس مباشر مع موضوعات البحث (الحوكمة، المراجعة، المخاطر) .كما يشير التنوع الجغرافي (6 دول عربية) إلى أن نتائج الدراسة قابلة للتعميم نسبيًا على البيئة المصرفية الإقليمية في الشرق الأوسط.

الجدول (3) الارتباطات، الالتواء، التفرطح

المتغير	المتوسط	الانحراف	الالتواء	التفرطح	الارتباطات(0.62–0.29)
SEA	3.87	0.71	-0.22	-0.41	0.42–0.58
CGE	3.79	0.68	-0.31	-0.27	0.33–0.61
SR	3.15	0.74	0.18	0.21	0.29–0.54
SFP	3.66	0.69	-0.25	-0.33	0.38–0.60
PV	3.72	0.73	-0.12	-0.17	0.40–0.62

تشير قيم الالتواء والتفرطح إلى أن التوزيع قريب من الطبيعي (جميع القيم بين ±1)، وهو شرط أساسي لاستعمالSEM . أما معاملات الارتباط، فجاءت متوسطة ودالّة (0.29–0.62)، مما يشير إلى وجود ارتباطات منطقية تساعد الانموذج الهيكلي دون أن تسبب مشكلة توازي متعدد .هذه النتائج تتوافق مع المتطلبات الإحصائية لنمذجة المعادلات الهيكلية.

2.1.6. اختبار انموذج القياس (Confirmatory Factor Analysis – CFA)

يهدف CFA إلى التحقق من صدق المتغيرات الكامنة وثباتها قبل الانتقال إلى تحليل العلاقات السببية.

الجدول (4) التحميلات العاملية للعوامل(Factor Loadings)

المتغير	البند	التحميل	P
SEA	1	0.81	0.001>
	2	0.84	0.001>
	3	0.78	0.001>
	4	0.83	0.001>
CGE	1	0.79	0.001>
	2	0.82	0.001>
	3	0.76	0.001>
	4	0.85	0.001>
SR	1	0.73	0.001>
	2	0.75	0.001>
	3	0.77	0.001>
	4	0.80	0.001>
SFP	1	0.84	0.001>
	2	0.82	0.001>
	3	0.79	0.001>
PV	1	0.83	0.001>
	2	0.86	0.001>
	3	0.81	0.001>

جميع التحميلات العاملية 0.70>، مما يدل على أن كل بند يمثل متغيرة الكامن بقوة. وكلها دالّة عند$p < 0.001$ ، وهو دليل قوي على الصدق البنائي(Construct Validity) . عدم الحاجة لحذف بنود يشير إلى جودة تصميم الاستبانة وملاءمتها للمفاهيم النظرية.

الجدول (5) الثبات والصدق (CR – AVE – Cronbach Alpha)

المتغير	Alpha	CR	AVE	النتيجة
SEA	0.87	0.89	0.67	ممتاز
CGE	0.88	0.90	0.70	ممتاز
SR	0.83	0.86	0.61	جيد
SFP	0.85	0.88	0.65	ممتاز
PV	0.89	0.91	0.72	ممتاز

تشير قيم Alpha العالية إلى تجانس البنود وثبات المتغيرات. كما أن $AVE > 0.50$ لجميع المتغيرات، مما يعني أن أكثر من نصف تباين البنود يُفسَّر بوساطة البناء الكامن. تؤكد هذه النتائج أن انموذج القياس صالح للانتقال إلى الانموذج الهيكلي.

الجدول (6) جودة ملاءمة CFA

المؤشر	القيمة	المقبول
CFI	0.94	0.90<
TLI	0.93	0.90<
RMSEA	0.058	0.08>
SRMR	0.047	0.08>
χ^2/df	2.41	3<

جميع القيم ضمن أو أفضل من الحدود المقبولة عالميًا. هذا يعني ان الهيكل العام للمقاييس صحيح والبنود متناسقة مع انموذج البحث وكذلك البيانات مناسبة للنمذجة السببية.

3.1.6. الانموذج الهيكلي (Structural Model – SEM)

بعد إثبات جودة القياس، تم اختبار الفرضيات السببية السبعة عبر الانموذج الهيكلي.

جدول (7) معاملات المسارات المباشرة (Direct Effects)

الفرضية	المسار	β	p	القرار
H1	SEA → CGE	0.61	0.001>	مدعومة
H2	SEA → SR	-0.48	0.001>	مدعومة
H3	SEA → SFP	0.34	0.002	مدعومة
H4	CGE → SFP	0.37	0.001>	مدعومة
H5	CGE → SR	-0.41	0.001>	مدعومة
H6	SR → SFP	-0.43	0.001>	مدعومة
H7	SFP → PV	0.46	0.001>	مدعومة

تُظهر النتائج قوة تأثير المراجعة الاستراتيجية على الحوكمة، وهو أعلى مسار في الانموذج (0.61)، ما يشير إلى قدرتها على تعزيز الرقابة والتحسين التنظيمي .كما يظهر أن المراجعة الاستراتيجية تُخفض المخاطر البنيوية مباشرة. وتنخفض المخاطر أيضًا بفضل جودة الحوكمة (H5) . المسار SR → SFP سلبي وقوي ، مما يؤكد الطبيعة الهدّامة للمخاطر الهيكلية على الاستدامة المالية .

الجدول (8) التأثيرات غير المباشرة (Mediation)

المسار	βغير مباشر	P
SEA → CGE → SFP	0.23	0.001>
SEA → SR → SFP	0.21	0.001>
SR → SFP → PV	0.20	0.001>
CGE → SFP → PV	0.17	0.001>

تُظهر النتائج أن الحوكمة تُعد قناة مركزية ينفذ عبرها أثر المراجعة الاستراتيجية نحو الأداء المالي. كما يظهر أن تحسين الأداء المالي هو الطريق غير المباشر لتعزيز القيمة العامة. هذه النتائج تؤكد الطبيعة "التسلسلية" لمسارات التأثير في الانموذج.

ملاءمة الانموذج الهيكلي

$$CFI = 0.94 ، RMSEA = 0.06 \quad (1)$$

تفسير :الانموذج ملائم بقوة، ويُظهر انسجام البيانات مع النظرية.

4.1.6. اختبار الفروق البنيوية بين المصارف الإسلامية والتقليدية (Multi-Group SEM)

الجدول (9) الفروق بين المجموعتين

المسار	إسلاميةβ	تقليديةβ	الفرق	P	النتيجة
SEA → CGE	0.68	0.54	0.14	0.041	فرق دال
SEA → SR	-0.52	-0.41	-0.11	0.036	فرق دال
CGE → SFP	0.41	0.33	0.08	0.052	حدّي
SR → SFP	-0.48	-0.37	-0.11	0.033	فرق دال
SFP → PV	0.44	0.47	-0.03	0.121	غير دال

تكشف النتائج أن المراجعة الاستراتيجية تؤثر بشكل أقوى في بنية الحوكمة والمخاطر في المصارف الإسلامية؛ بسبب وجود مستويين للرقابة (شرعية + تقليدية). بينما في المصارف التقليدية، يظهر التأثير الأكبر عبر الأداء المالي مباشرة، نتيجة مرونة أكبر في انموذج الأعمال. عدم دلالة الفروق في SFP → PV يشير إلى أن المجتمعات العربية تتوقع من جميع المصارف بغض النظر عن نوعها أن تخلق قيمة عامة عندما يتحسن أداؤها المالي.

2 .6. مناقشة النتائج (Discussion)

تكشف نتائج هذا البحث عن شبكة مركبة من العلاقات البنيوية التي تربط بين المراجعة الاستراتيجية، كفاءة الحوكمة، المخاطر الهيكلية، استدامة الأداء المالي، والقيمة العامة في المصارف الإسلامية والتقليدية في الشرق الأوسط. وتعكس هذه العلاقات طبيعة البيئة المصرفية العربية التي تتسم بوجود أخطار متجذّرة في الانموذج الاقتصادي ذاته، وليس فقط في مؤشرات الأداء الظاهرية، وهو ما يتسق مع توجهات الأدبيات النقدية الحديثة في المحاسبة [3] ؛[4].

1. المراجعة الاستراتيجية كآلية تأسيسية لتحسين الحوكمة أظهرت النتائج أن المراجعة الاستراتيجية تؤثر بقوة في كفاءة الحوكمة (β=0.61)، وهو أعلى مسار في الانموذج. ويعكس هذا الدور التحليلي التفسيري الذي تقوم به المراجعة الاستراتيجية بوصفها نشاطًا لا يقتصر على الفحص المالي، بل يمتد إلى قراءة الانموذج الاقتصادي للمصرف، وتقييم قدرته على الاستعداد للصدمات . هذه النتيجة تتفق مع الأطروحات التي ترى أن التدقيق الاستراتيجي يمثل منطقًا جديدًا للمساءلة المؤسسية، لأنه يقدّم معرفة ذات قيمة مستقبلية[19] ، ويتجاوز المنطق التقليدي للتقرير المالي .كما تؤكد النتائج ما طرحه المدخل المؤسسي الجديد، إذ تبرز الحوكمة بوصفها متغيرًا بنيويًا يتأثر بالسياقات التنظيمية والاجتماعية والقيمية، لاسيما في المصارف الإسلامية التي تخضع لمستويين من الرقابة (الشرعية والتنظيمية).
2. المراجعة الاستراتيجية والحد من المخاطر البنيوية أظهر الانموذج أن المراجعة الاستراتيجية تقلل المخاطر الهيكلية بشكل مباشر (β = -0.48)، وهو ما يعكس قدرتها على كشف الاختلالات البنيوية التي لا تظهر عادة في المؤشرات المالية .هذه النتيجة تتوافق مع طرح [3]. الذي يرى أن المخاطر الهيكلية احتمالات ناشئة تتجذّر في البنية العميقة للمؤسسة، وأن كشفها يتطلب منظورات تحليلية تتجاوز الامتثال المحاسبي التقليدي .وتوضح النتائج أن هذا التأثير أقوى في المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية، مما

يعكس حساسية الانموذج الإسلامي لآليات الرقابة الشرعية التي تفرض انضباطًا إضافيًا على الانموذج الاقتصادي، وبالتالي تُمكّن المراجعة الاستراتيجية من التشخيص العميق للمخاطر.

3. الحوكمة بوصفها قناة مركزية للتأثير جاءت الحوكمة كمتغير وسيط قوي بين المراجعة الاستراتيجية والأداء المالي، وهو ما يتسق مع الأدبيات المؤسسية التي ترى أن جودة الحوكمة تشكل مجالًا تحويليًا يُترجم فيه التدقيق إلى نتائج مالية ملموسة[6] . بمعنى آخر، لا يكفي أن تمتلك المصارف آليات تدقيق استراتيجية قوية، بل يجب أن تكون بنية الحوكمة قادرة على استيعاب هذه المعرفة وتحويلها إلى قرارات .ويظهر من نتائج التأثير غير المباشر (β=0.23) أن جزءًا مهمًا من فاعلية المراجعة الاستراتيجية يتحقق من خلال تحسين: استقلال اللجان، وضوح المساءلة، جودة المعلومات، الرقابة الوقائية. وهذا يتسق مع ما توصلت إليه دراسات عربية حديثة في الأردن والبحرين والعراق، التي أكدت أن فجوات الحوكمة تُعد مدخلًا رئيسيًا لتشكّل المخاطر البنيوية طويلة الأجل.
4. دور المخاطر الهيكلية في تفسير الأداء المالي يؤكد الانموذج العلاقة العكسية الواضحة بين المخاطر البنيوية والأداء المالي (β =-0.43)، ما يعكس حقيقة أن الاستدامة المالية لا تُقاس بالربحية قصيرة الأجل، بل بقدرة المصرف على امتصاص الصدمات وإدارة الاختلالات البنيوية. وتتسق هذه النتيجة مع تقارير [1]. التي تشير إلى أن جزءًا من هشاشة المصارف الشرق أوسطية ينبع من ضعف إدارة الأصول والخصوم، لا من ضعف الربحية الظاهرية. وتكشف النتائج أن المصارف الإسلامية أكثر تأثرًا بهذه العلاقة مقارنة بنظيراتها التقليدية، مما يعكس حساسية أكبر للبنية البنيوية للمخاطر.
5. الأداء المالي كمدخل لخلق القيمة العامة تؤكد النتائج أن الأداء المالي المستدام هو أحد أهم محددات القيمة العامة(β=0.46) ، ما يعني أن المجتمعات العربية تربط بصورة مباشرة بين استقرار المصرف وقدرته على خلق قيمة عامة من خلال: دعم التنمية، تعزيز الشفافية، تحسين الشمول المالي، بناء بيئة ثقة مستدامة. هذه النتيجة تعيد تأكيد منظور [7]. الذي يرى أن القيمة العامة تتشكل عند تقاطع الأداء، والحوكمة، والأثر الاجتماعي.
6. الفروق البنيوية بين المصارف الإسلامية والتقليدية أظهرت نمذجة المجموعات المتعددة (MG-SEM) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في عدد من المسارات، أهمها:

- أثر المراجعة الاستراتيجية على الحوكمة والمخاطر أعلى في المصارف الإسلامية
- أثر المخاطر الهيكلية على الأداء المالي أقوى في المصارف الإسلامية
- أثر الأداء المالي على القيمة العامة متقارب بين المجموعتين

هذه الفروق تعكس اختلاف المنطق المؤسسي لكل نظام مصرفي. فالنظام الإسلامي يرتكز على منظومة قيمية وتنظيمية مزدوجة، بينما تتمتع المصارف التقليدية بمرونة أكبر في الانموذج الاقتصادي والاستجابة الخاضعة للدورات الاقتصادي. تشير النتائج إلى أن المراجعة الاستراتيجية ليست مجرد أداة للفحص، بل هي أداة تأسيسية لإعادة بناء الحوكمة، وتخفيف المخاطر البنيوية، وتعزيز الاستدامة المالية، وبالتالي خلق قيمة عامة. كما تكشف النتائج عن اختلافات مهمة بين المصارف الإسلامية والتقليدية، مما يدعم الحاجة إلى أطر تدقيق استراتيجية مصممة خصيصًا لكل نظام مصرفي بدل الحلول الموحدة.

7. الاستنتاجات

تكشف نتائج هذا البحث أن المراجعة الاستراتيجية تمثل عنصرًا تأسيسيًا في تعزيز استدامة الأداء المالي للمصارف في الشرق الأوسط، وأنها تعمل من خلال مسارات مركبة تتقاطع فيها الحوكمة والمخاطر الهيكلية والقيمة العامة. ويمكن تلخيص أهم الاستنتاجات في النقاط الآتية:

1- المراجعة الاستراتيجية ليست وظيفة محاسبية تقليدية، بل آلية بنيوية لإعادة تشكيل الحوكمة أظهر الانموذج أن التدقيق الاستراتيجي يمتلك أثرًا قويًا في رفع مستوى كفاءة الحوكمة(β=0.61) ، ما يدل على دوره في تحسين جودة المعلومات، والرقابة، والمسؤولية المؤسسية. وهذا يؤكد أن المراجعة الاستراتيجية تُعيد تعريف وظيفة التدقيق بوصفه عنصرًا معرفيًا يمكّن المؤسسة من الاستعداد للمستقبل، وليس فقط فحص الماضي.

2- المراجعة الاستراتيجية تُعد أداة فعالة لكشف المخاطر البنيوية أثبتت النتائج أن المراجعة الاستراتيجية تُقلّل المخاطر الهيكلية مباشرة(β = -0.48) ، مما يعني أنها تستطيع كشف الاختلالات العميقة في الانموذج الاقتصادي للمصرف، قبل أن تتحول إلى أزمات مالية.

3- كفاءة الحوكمة تمثل القناة المركزية التي يتحقق عبرها أثر التدقيق الاستراتيجي جاءت الحوكمة كوسيط رئيسي في العلاقة بين المراجعة الاستراتيجية والأداء المالي، مما يعكس أهمية البنية التنظيمية في تحويل مدخلات التدقيق إلى نتائج اقتصادية مستقرة. وبذلك، تصبح الحوكمة حلقة الوصل بين المعرفة التدقيقية والنتائج المالية.

4- المخاطر الهيكلية تُعد مصدرًا جوهريًا لتهديد استدامة الأداء المالي أظهر الانموذج أثرًا عكسيًا قويًا للمخاطر الهيكلية على الأداء المالي(β = -0.43) ، مما يعني أن الاستقرار المالي لا يُقاس بالربحية فقط، بل بقدرة المصرف على إدارة المخاطر الكامنة في بنيته التشغيلية والتنظيمية.

5- الأداء المالي المستدام يُعد رافعة أساسية لخلق القيمة العامة جاء تأثير الأداء المالي على القيمة العامة قويًا(β = 0.46) ، ما يدل على أن ثقة المجتمع في المصارف ترتبط مباشرة بقدرتها على الاستدامة، والمساهمة في التنمية، وتعزيز الشفافية.

6- المصارف الإسلامية أكثر حساسية للمراجعة الاستراتيجية والمخاطر البنيوية أظهرت المقارنات البنيوية أن المراجعة الاستراتيجية تُحدث تأثيرًا أكبر في المصارف الإسلامية، بسبب ازدواجية الرقابة (شرعية + تقليدية)، وحساسية الانموذج الإسلامي للمخاطر البنيوية.

7- القيمة العامة لا ترتبط بنوع المصرف، بل بقدرته على تقديم أداء مالي مستدام على الرغم من الفروق البنيوية بين المصارف، إلا أن أثر الأداء المالي على القيمة العامة كان متقاربًا، مما يدل على وحدة التوقعات المجتمعية تجاه المصرف، سواء كان إسلاميًا أو تقليديًا.

8. التوصيات

استنادًا إلى نتائج التحليل القياسي التي أظهرت الدور المحوري للمراجعة الاستراتيجية في تعزيز الحوكمة وتقليل المخاطر الهيكلية وتحسين استدامة الأداء المالي، يقدم البحث مجموعة توصيات تطبيقية موجهة لمختلف الأطراف المعنية:

1.8. توصيات للمصارف (الإسلامية والتقليدية)

1- تبني نماذج تدقيق استراتيجية قائمة على تحليل المخاطر البنيوية ينبغي على المصارف تطوير وحدات تدقيق تتبنى أدوات تحليلية قادرة على تقييم الانموذج الاقتصادي للمصرف، وبناء سيناريوهات استشرافية للمخاطر، بدل الاقتصار على الفحص المحاسبي التقليدي، وذلك استجابة للنتائج التي أظهرت التأثير المباشر للمراجعة الاستراتيجية في خفض المخاطر الهيكلية.

2- تعزيز كفاءة لجان التدقيق كقناة وسيطة بين التدقيق والأداء المالي يوصى بتقوية استقلالية لجان التدقيق، وتوسيع نطاق وصولها إلى المعلومات، وربط مخرجاتها بآليات اتخاذ القرار، بما يعزز دور الحوكمة كوسيط رئيسي في تحويل نتائج التدقيق إلى أداء مالي مستدام.

3- تطوير أنظمة إنذار مبكر للمخاطر الهيكلية يتطلب الأمر تصميم مؤشرات كمية ونوعية لرصد الهشاشة البنيوية (مثل مؤشرات السيولة، جودة الأصول، تكامل الرقابة)، بما يسمح بالكشف المبكر عن المخاطر التي أثبتت النتائج تأثيرها السلبي على الأداء المالي.

4- إدماج مفهوم الاستدامة المالية في قرارات التمويل والاستثمار ينبغي الانتقال من التركيز على الربحية قصيرة الأجل إلى تبني معايير أداء تراعي الاستقرار طويل الأجل والأثر المؤسسي، بما ينسجم مع النتائج التي أظهرت ارتباط الأداء المالي المستدام بخلق القيمة العامة.

2.8. توصيات للمصارف الإسلامية

1- تعزيز التكامل المؤسسي بين الحوكمة الشرعية والحوكمة التنظيمية توصي النتائج بضرورة توحيد قنوات التدقيق والتحليل بين الهيئات الشرعية والإدارات الرقابية، بما يقلل من فجوات الرقابة المزدوجة التي قد تزيد من حساسية المصارف الإسلامية للمخاطر البنيوية.

2- تطوير نماذج تحليل متكاملة للمخاطر الشرعية والمالية ينبغي ربط تقييم المخاطر الشرعية بالأدوات المالية الكمية، من خلال تطوير مؤشرات مشتركة تعكس الأبعاد الاقتصادية والشرعية معًا، بما يعزز القدرة على إدارة المخاطر ضمن انموذج متكامل.

3.8. توصيات للهيئات الرقابية والمشرّعين

1- إرساء إطار تنظيمي للمراجعة الاستراتيجية تحتاج الجهات الرقابية إلى تطوير معايير رسمية تُعرّف المراجعة الاستراتيجية بوصفها أداة استشرافية لتحليل المخاطر البنيوية، وربطها بمتطلبات الحوكمة والإفصاح المؤسسي.

2- إلزام المصارف بالإفصاح عن المخاطر الهيكلية يوصى بتوسيع نطاق الإفصاح ليشمل المخاطر المرتبطة بجودة الانموذج الاقتصادي والتكامل المؤسسي، وليس فقط المخاطر الائتمانية والسوقية التقليدية.

3- إدماج مؤشرات القيمة العامة ضمن أدوات الرقابة المصرفية يمكن للجهات التنظيمية اعتماد مؤشرات تقيس الشفافية، الشمول المالي، والثقة المؤسسية، بما يعكس الأثر الاجتماعي للمصارف كجزء من تقييم أدائها الكلي.

4.8. توصيات للباحثين

1- توسيع تطبيق الانموذج على قطاعات مالية أخرى يوصى باختبار الانموذج المقترح في مؤسسات مالية غير مصرفية (مثل شركات التأمين)، للتحقق من صلاحيته التفسيرية في سياقات مختلفة.

2- إجراء دراسات طولية لتحليل تطور المخاطر البنيوية تساعد الدراسات الزمنية (Longitudinal) في فهم الديناميكيات المتغيرة للعلاقة بين التدقيق والحوكمة والمخاطر عبر الزمن.

3- دمج المناهج الكمية والنوعية لتعميق التحليل المؤسسي يوصى بتكامل أدوات التحليل النوعي مع النماذج الكمية (SEM) لفهم أعمق للعمليات المؤسسية غير القابلة للقياس المباشر.

تؤكد هذه التوصيات أن المراجعة الاستراتيجية تمثل آلية تشغيلية قادرة على إعادة تشكيل العلاقة بين الحوكمة والمخاطر والاستدامة المالية، بما يسهم في تعزيز القيمة العامة للمصارف، شريطة تبنيها ضمن أطر تنظيمية ومؤسسية تراعي خصوصية كل نظام مصرفي.

9. الملاحق

الملحق (أ): أداة الدراسة وبناء المتغيرات

اعتمدت الدراسة على استبانة مُهيكلة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وقد تم تصميمها استنادًا إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيرات البحث، مع تكييف الفقرات لتلائم السياق المصرفي في الشرق الأوسط.

أولًا: بناء أداة الدراسة

تم تطوير فقرات الاستبانة وفق منهجية قائمة على:

- مراجعة الأدبيات الحديثة في مجالات المراجعة الاستراتيجية، الحوكمة، المخاطر الهيكلية، واستدامة الأداء المالي؛

- الاستفادة من المقاييس المستخدمة في دراسات سابقة، مع إعادة صياغتها بما يتناسب مع طبيعة البيئة المصرفية العربية؛
- عرض الأداة على مجموعة من الخبراء في المحاسبة والتدقيق للتحقق من الصدق الظاهري والمحتوى العلمي .

ثانيًا: مقياس الدراسة

تم استعمال مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لقياس استجابات المشاركين، حيث تراوحت الإجابات بين (1 = لا أوافق بشدة) و(5 = أوافق بشدة)، وذلك لقياس درجة الاتفاق مع الفقرات المرتبطة بكل متغير.

ثالثًا: متغيرات الدراسة وفقراتها

المراجعة الاستراتيجية(Strategic Auditing – SEA) تم قياس هذا المتغير من خلال مجموعة من الفقرات التي تعكس قدرة التدقيق على:

- تحليل الانموذج الاقتصادي للمصرف؛
- استشراف المخاطر المستقبلية؛
- دعم اتخاذ القرار الاستراتيجي .

كفاءة الحوكمة(Corporate Governance Effectiveness – CGE) شملت الفقرات:

- استقلالية لجان التدقيق؛
- جودة الإفصاح والشفافية؛
- فعالية آليات الرقابة الداخلية .

المخاطر الهيكلية(Structural Risk – SR) تم قياسها عبر فقرات تعكس:

- هشاشة السيولة؛
- ضعف التكامل بين وحدات الرقابة؛
- التعرض للصدمات النظامية .

استدامة الأداء المالي(Sustainable Financial Performance – SFP) شملت الفقرات:

- القدرة على تحقيق استقرار مالي طويل الأجل؛
- كفاءة إدارة الموارد؛
- الاستمرارية في الأداء تحت ظروف عدم اليقين .

القيمة العامة(Public Value – PV) تم قياسها من خلال:

- مستوى الثقة المجتمعية؛
- الشفافية المؤسسية؛
- الإسهام في التنمية والشمول المالي .

رابعًا: إجراءات التحقق من الصدق والثبات

تم اختبار الصدق البنائي والثبات باستعمال التحليل العاملي التوكيدي(CFA) ، حيث أظهرت النتائج أن جميع الفقرات تمتلك تحميلات عاملية مرتفعة(0.70<) ، كما تجاوزت قيم الثبات (Cronbach Alpha) والموثوقية المركبة (CR) الحدود المقبولة، مما يؤكد ملاءمة الأداة لأغراض التحليل الإحصائي.

جدول (10) فقرات مقياس الدراسة

الرمز	المتغير	الفقرة(Item)	المصدر
SEA1	المراجعة الاستراتيجية	تقوم وظيفة التدقيق في المصرف بتحليل الانموذج الاقتصادي وليس فقط مراجعة البيانات المالية.	**Power (2021)**
SEA2	المراجعة الاستراتيجية	تُسهم المراجعة الاستراتيجية في استشراف المخاطر المستقبلية التي قد تواجه المصرف.	**Christensen (2023)**
SEA3	المراجعة الاستراتيجية	يدعم التدقيق الاستراتيجي عملية اتخاذ القرار من خلال تقديم رؤى تحليلية متقدمة.	**Carmona & Ezzamel (2021)**
SEA4	المراجعة الاستراتيجية	تتجاوز أنشطة التدقيق في المصرف الفحص التقليدي لتشمل تقييم الاستعداد المؤسسي للصدمات.	**Power (2021)**
CGE1	كفاءة الحوكمة	تتمتع لجان التدقيق في المصرف بدرجة عالية من الاستقلالية في أداء مهامها.	**Aguilera et al. (2023)**
CGE2	كفاءة الحوكمة	يتمتع المصرف بمستوى مرتفع من الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية.	**Aguilera et al. (2023)**
CGE3	كفاءة الحوكمة	توجد آليات فعالة للرقابة الداخلية تدعم جودة القرارات الإدارية.	**IFSB (2024)**
CGE4	كفاءة الحوكمة	يتم التعامل مع مخرجات التدقيق بجدية وتحويلها إلى إجراءات تنظيمية.	**Christensen (2023)**
SR1	المخاطر الهيكلية	يعاني المصرف من تحديات مرتبطة بإدارة السيولة في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.	**IMF (2024)**
SR2	المخاطر الهيكلية	توجد فجوات في التنسيق بين وحدات الرقابة وإدارة المخاطر داخل المصرف.	**Central Bank of Iraq (2023)**

SR3	المخاطر الهيكلية	تتعرض المحافظ الائتمانية في المصرف لمستويات مرتفعة من المخاطر النظامية.	**Abdel-Hamid (2023)**
SR4	المخاطر الهيكلية	تعكس التقارير المالية بعض الجوانب، لكنها لا تُظهر كامل المخاطر البنيوية.	**Power (2021)**
SFP1	استدامة الأداء المالي	يحقق المصرف استقرارًا ماليًا مستدامًا على المدى الطويل.	**UNDP (2023)**
SFP2	استدامة الأداء المالي	يتمتع المصرف بقدرة عالية على إدارة الموارد المالية بكفاءة.	**UNDP (2023)**
SFP3	استدامة الأداء المالي	يستطيع المصرف الحفاظ على أدائه المالي في ظل الأزمات أو الصدمات.	**IMF (2024)**
PV1	القيمة العامة	يساهم المصرف في تعزيز الثقة بينه وبين المجتمع.	**Moore (2022)**
PV2	القيمة العامة	يلتزم المصرف بمستويات عالية من الشفافية والمسؤولية المؤسسية.	**El-Gendy (2022)**
PV3	القيمة العامة	يسهم المصرف في دعم التنمية الاقتصادية والشمول المالي.	**UNDP (2023)**

الملحق (ب): مجتمع الدراسة وإجراءات اختيار العينة

أولًا: مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين في القطاع المصرفي في دول الشرق الأوسط، وبشكل خاص في الوظائف المرتبطة بالتدقيق الداخلي، والحوكمة، وإدارة المخاطر، والامتثال، والرقابة الشرعية، نظرًا لارتباط هذه الفئات بشكل مباشر بمتغيرات الدراسة محل التحليل.

ثانيًا: أسلوب اختيار العينة: تم اعتماد أسلوب العينة القصدية(Purposive Sampling) ، وذلك لاختيار المشاركين الذين يمتلكون معرفة مهنية وخبرة عملية في مجالات التدقيق والحوكمة والمخاطر، بما يضمن الحصول على بيانات تعكس الواقع المؤسسي للمصارف بصورة دقيقة.

ويستند هذا الاختيار إلى أن طبيعة الدراسة لا تتطلب تمثيلًا عشوائيًا عامًا، بل تستهدف فئة نوعية قادرة على تقييم العلاقات البنيوية بين متغيرات الدراسة، وهو ما يتسق مع الدراسات التي تعتمد نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) في تحليل الظواهر المؤسسية المعقدة.

ثالثًا: التوزيع الجغرافي للعينة: شملت العينة مشاركين من ست دول عربية هي: (الأردن، البحرين، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، مصر)، وذلك بهدف تحقيق تنوع مؤسسي يعكس اختلاف البيئات التنظيمية والمصرفية في المنطقة.

ولا يهدف هذا التوزيع إلى التمثيل الإحصائي الكامل لجميع الدول، بل إلى توفير إطار تحليلي يعكس أنماطًا متقاربة من النظم المصرفية في الشرق الأوسط، بما يسمح باختبار الانموذج في سياقات متعددة.

رابعًا: هيكل العينة: بلغ حجم العينة (260) مشاركًا، وهو حجم مناسب لاستعمال نمذجة المعادلات الهيكلية(SEM) ، حيث يتجاوز الحد الأدنى المقبول في الأدبيات الإحصائية. كما اتسمت العينة بتوازن نسبي بين المصارف الإسلامية والتقليدية، مما يعزز من صلاحية إجراء التحليل المقارن باستعمال نمذجة المجموعات المتعددة(Multi-Group SEM) .

خامسًا: حدود التعميم: تُفسَّر نتائج الدراسة في إطار التعميم التحليلي(Analytical Generalization) ، الذي يركّز على تفسير العلاقات بين المتغيرات ضمن سياقات مؤسسية متشابهة، ولا يُقصد بها التعميم الإحصائي المطلق على جميع المصارف.

وبالتالي، فإن نتائج البحث تكون قابلة للتطبيق في البيئات المصرفية التي تتسم بخصائص تنظيمية واقتصادية مماثلة، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط.

الملحق (ج): مصفوفة الصدق التمييزي (Fornell–Larcker Criterion)

للتأكد من تحقق الصدق التمييزي (Discriminant Validity) بين متغيرات الدراسة، تم استعمال معيار Fornell–Larcker، والذي يقضي بأن يكون الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج (√AVE) لكل متغير أكبر من معاملات الارتباط بينه وبين بقية المتغيرات. وتشير النتائج في الجدول أدناه إلى تحقق هذا الشرط، مما يؤكد أن كل متغير يقيس بُعدًا مميزًا عن المتغيرات الأخرى، ويعزز من صلاحية الانموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

جدول (11) مصفوفة الصدق التمييزي

المتغير	PV	SFP	SR	CGE	SEA
Strategic Auditing (SEA)	0.55	0.62	-0.47	0.58	0.86
Governance Effectiveness (CGE)	0.60	0.64	-0.52	0.88	0.58
Structural Risk (SR)	-0.50	-0.59	0.84	-0.52	-0.47
Sustainable Financial Performance (SFP)	0.66	0.87	-0.59	0.64	0.62
Public Value (PV)	0.89	0.66	-0.50	0.60	0.55

القيم على القطر الرئيسي (بالخط العريض) تمثل الجذر التربيعي لمتوسط التباين المستخرج(√AVE) .

الملحق (د): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة(Correlation Matrix)

لتحليل طبيعة العلاقات الثنائية بين متغيرات الدراسة، تم احتساب معاملات الارتباط Pearson Correlation) (Coefficients بين جميع المتغيرات الرئيسة. ويُظهر الجدول أدناه وجود علاقات ارتباطية ذات دلالة إحصائية، وباتجاهات تتسق مع الفرضيات النظرية. كما تشير القيم إلى أن معاملات الارتباط تقع ضمن الحدود المقبولة(0.80 >) ، مما يدل على عدم وجود

مشكلة التعدد الخطي(Multicollinearity) ، ويعزز من صلاحية استعمال نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) لتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات.

جدول (12) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

المتغير	PV	SFP	SR	CGE	SEA
Strategic Auditing (SEA)	0.55**	0.62**	-0.47**	0.58**	1.00
Governance Effectiveness (CGE)	0.60**	0.64**	-0.52**	1.00	0.58**
Structural Risk (SR)	-0.50**	-0.59**	1.00	-0.52**	-0.47**
Sustainable Financial Performance (SFP)	0.66**	1.00	-0.59**	0.64**	0.62**
Public Value (PV)	1.00	0.66**	-0.50**	0.60**	0.55**

تشير إلى دلالة إحصائية عند مستوى(0.01) تم احتساب معاملات الارتباط باستعمال معامل بيرسون (Pearson Correlation)

الملحق (هـ): التعاريف التشغيلية لمتغيرات الدراسة (Operational Definitions)

لتعزيز الوضوح المنهجي وربط الإطار النظري بأداة القياس، يعرض هذا الملحق التعاريف التشغيلية لمتغيرات الدراسة. ويقصد بالتعريف التشغيلي تحديد كيفية ترجمة المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس من خلال فقرات الاستبانة.

وقد تم تطوير هذه التعاريف استنادًا إلى الأدبيات الحديثة في مجالات التدقيق الاستراتيجي، الحوكمة، المخاطر المؤسسية، والاستدامة المالية، بما يضمن الاتساق بين البناء المفاهيمي والانموذج القياسي المستخدم في الدراسة.

جدول (13) التعاريف التشغيلية لمتغيرات الدراسة

المتغير	التعريف المفاهيمي	التعريف التشغيلي	طريقة القياس
Strategic Auditing (SEA)	يُشير إلى المراجعة التي تتجاوز الفحص التقليدي لتشمل تحليل الانموذج الاقتصادي للمصرف واستشراف المخاطر المستقبلية.	درجة إدراك المبحوثين لقدرة وظيفة التدقيق على تحليل الانموذج الاقتصادي، واستشراف المخاطر، ودعم القرارات الاستراتيجية.	متوسط استجابات فقرات (SEA1–SEA4) باستعمال مقياس ليكرت (1–5)
Governance Effectiveness (CGE)	تعكس جودة الهياكل والآليات التي تنظم الرقابة والمساءلة داخل المصرف.	مستوى فعالية الحوكمة كما يُدركه المبحوثون من حيث استقلالية لجان التدقيق، جودة الإفصاح، وفعالية الرقابة الداخلية.	متوسط استجابات فقرات (CGE1–CGE4) باستعمال مقياس ليكرت (1–5)
Structural Risk (SR)	تمثل المخاطر المتجذّرة في بنية الانموذج الاقتصادي للمصرف، وليس فقط المخاطر التشغيلية الظاهرة.	درجة تعرض المصرف لمظاهر الهشاشة البنيوية مثل ضعف السيولة، فجوات الرقابة، والمخاطر النظامية.	متوسط استجابات فقرات (SR1–SR4)باستعمال مقياس ليكرت(1–5)
Sustainable Financial Performance (SFP)	قدرة المصرف على تحقيق استقرار مالي طويل الأجل مع الحفاظ على الكفاءة في مواجهة الصدمات.	مستوى الأداء المالي المستدام كما يُدركه المبحوثون من حيث الاستقرار المالي، الكفاءة، والقدرة على الاستمرار في ظل الأزمات.	متوسط استجابات فقرات (SFP1–SFP3) باستعمال مقياس ليكرت (1–5)
Public Value (PV)	تعكس القيمة التي تحققها المؤسسة للمجتمع من حيث الثقة، الشفافية، والتنمية.	مستوى مساهمة المصرف في خلق قيمة عامة كما يُدركه المبحوثون من خلال الثقة المؤسسية، الشفافية، ودعم التنمية الاقتصادية.	متوسط استجابات فقرات (PV1–PV3)باستعمال مقياس ليكرت(1–5)

تم قياس جميع المتغيرات باستعمال مقياس ليكرت الخماسي (1 = لا أوافق بشدة، 5 = أوافق بشدة).

الملحق (و): اختبار التحيز المنهجي(Common Method Bias – CMB)

نظرًا لاعتماد الدراسة على أداة قياس واحدة (الاستبانة) لجمع البيانات من نفس المصدر، تم التحقق من عدم وجود تحيز منهجي مشترك (Common Method Bias) باستعمال اختبار **Harman's Single Factor Test**.

ويقوم هذا الاختبار على تحليل العوامل الكامنة لجميع الفقرات دون تدوير(Unrotated Factor Analysis) ، حيث يتم فحص ما إذا كان عاملاً واحداً يفسر نسبة كبيرة من التباين الكلي. وتشير الأدبيات إلى أن وجود تحيز منهجي يُحتمل إذا تجاوزت نسبة التباين المفسَّر بوساطة العامل الأول(50%) .

جدول (14) اختبار التحيز المنهجي

العامل	نسبة التباين المفسَّر(%)
العامل الأول	34.7%
العوامل الأخرى مجتمعة	65.3%

تم إجراء التحليل باستعمال التحليل العاملي الاستكشافي (EFA) دون تدوير(Unrotated Solution) .

تشير النتائج إلى أن العامل الأول يفسر (34.7%) فقط من التباين الكلي، وهي نسبة أقل من الحد الحرج (50%)، مما يدل على عدم وجود تحيز منهجي مشترك مؤثر في بيانات الدراسة.

الملحق (ز): اختبار HTMT للصدق التمييزي (Heterotrait–Monotrait Ratio of Correlations)

لتعزيز اختبار الصدق التمييزي بين متغيرات الدراسة، تم استعمال معيار **HTMT (Heterotrait–Monotrait Ratio)**، والذي يُعد من أكثر الأساليب دقة في الكشف عن التداخل بين المتغيرات الكامنة في نماذج المعادلات الهيكلية.

ويُشير هذا المعيار إلى أن الصدق التمييزي يتحقق إذا كانت قيم HTMT أقل من (0.85) أو (0.90) كحد أقصى وفقًا للأدبيات الحديثة، مما يدل على تميّز المتغيرات عن بعضها إحصائيًا.

جدول (15) اختبار HTMT للصدق التمييزي

المتغير	PV	SFP	SR	CGE	SEA
Strategic Auditing (SEA)	0.64	0.71	0.55	0.67	—
Governance Effectiveness (CGE)	0.68	0.73	0.60	—	0.67
Structural Risk (SR)	0.58	0.69	—	0.60	0.55
Sustainable Financial Performance (SFP)	0.75	—	0.69	0.73	0.71
Public Value (PV)	—	0.75	0.58	0.68	0.64

تم احتساب HTMT باستعمال معاملات الارتباط بين المؤشرات المرتبطة بالمتغيرات الكامنة وفق منهجية (Henseler et al., 2015).

تُظهر النتائج أن جميع قيم HTMT أقل من الحد الحرج (0.85)، مما يؤكد تحقق الصدق التمييزي بين متغيرات الدراسة، ويعزز من موثوقية الانموذج القياسي المستخدم.

في ضوء النتائج المستخلصة من نمذجة المجموعات المتعددة(Multi-Group SEM) ، تبرز الحاجة إلى تمثيل بصري يوضح الفروق البنيوية في العلاقات بين متغيرات الدراسة عبر المصارف الإسلامية والتقليدية. فهذه الفروق لا تتجلى فقط في قوة المسارات الإحصائية، بل تعكس اختلافات أعمق في المنطق المؤسسي والقيمي الذي يحكم كل نظام مصرفي. ويُسهم الشكل الآتي في تقديم قراءة مقارنة متكاملة للانموذج الهيكلي، من خلال إبراز اتجاهات التأثير، وقوة العلاقات، ودور الوساطة، بما يعزز الفهم التفسيري للفرضية الثامنة المتعلقة باختلاف هذه العلاقات بين المجموعتين.

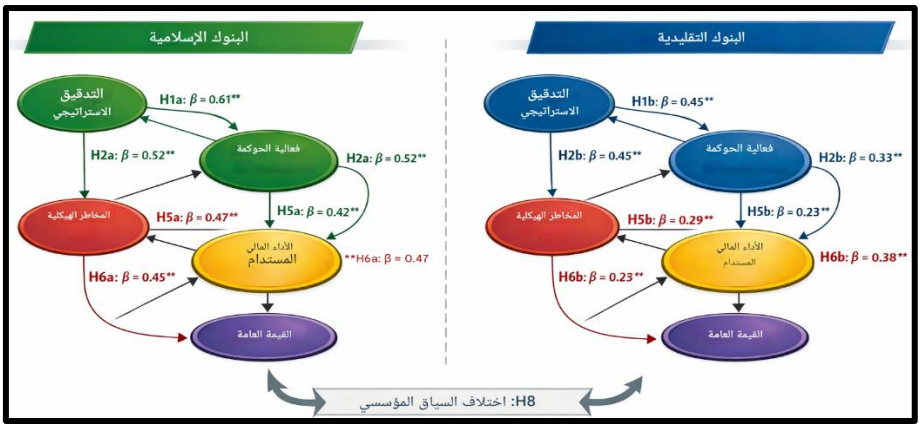

شكل (2) الفروق البنيوية في العلاقات بين متغيرات الدراسة عبر المصارف الاسلامية والتقليدية

10. مواد تكميلية

(لا يوجد).

11. مساهمات المؤلفين

الباحث احمد سامي حسب الله: ساهم في صياغة عنوان البحث ووضع منهجيته العلمية والمساهمة في الاستنتاجات والتوصيات للبحث، الباحث ياسر سعد زناد: ساهم في اعداد عنوان البحث ووضع منهجية البحث العلمي واكمال الجانب الاحصائي للبحث والمساهمة في اكمال الاستنتاجات والتوصيات للبحث وأجرى التحليلات وتفسير النتائج.

12. التمويل

(لا يوجد).

13. بيان توافر البيانات

(لا توجد).

14. شكر وتقدير

يتقدم الباحثان بالشكر لكل من ساهم في انجاز البحث العلمي وظهوره بصيغته النهائية ولا ننسى كادر مجلة الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية.

15. تضارب المصالح

يُعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح.

16. إعلان استعمال الذكاء الاصطناعي التوليدي (AI)

أثناء إعداد هذا العمل، استعمل المؤلفون ترجمة كوكل (Google translate)، بعد استعمال هذه الأداة، راجع المؤلفون المحتوى وحرروه حسب الحاجة، ويتحملون المسؤلية الكاملة عن محتوى المنشور.

References

[1] Aguilera, R. V., Judge, W. Q., & Terjesen, S. (2018). Corporate governance deviance. *Academy of Management Review, 43*(1), 87–109. https://doi.org/10.5465/amr.2014.0394

[2] Al-Saadi, A., Hassan, M. K., & Alkhan, A. M. (2022). Shari'a governance in Bahrain: Analysing the Islamic banking industry's implementation of the newly issued regulatory Shari'a governance module. *Journal of Risk and Financial Management, 15*(10), 418. https://doi.org/10.3390/jrfm15100418

[3] Beck, T., Demirgüç-Kunt, A., & Merrouche, O. (2013). Islamic vs. conventional banking: Business model, efficiency and stability. *Journal of Banking & Finance, 37*(2), 433–447. https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2012.09.016

[4] Bryson, J. M., Crosby, B. C., & Bloomberg, L. (2014). Public value governance: Moving beyond traditional public administration and the new public management. *Public Administration Review, 74*(4), 445–456. https://doi.org/10.1111/puar.12238

[5] Central Bank of Iraq. (2023). *Financial stability report 2023*. https://cbi.iq/static/uploads/up/file-173692818992040.pdf

[6] Garas, S. N., & Pierce, C. (2010). Sharia supervision of Islamic financial institutions. *Journal of Financial Regulation and Compliance, 18*(4), 386–407. https://doi.org/10.1108/13581981011093695

[7] Habermas, J. (1996). *Between facts and norms: Contributions to a discourse theory of law and democracy*. MIT Press.

[8] Hasaballah, A. S., Zenad, Y. S., & Shlaka, J. K. (2019). The role of fundamental analysis in determining the market value of hospitality, tourism and company shares. *African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, 8*(4), 1–11.

[9] Hasan, Z., Abduh, M., & Rosman, R. (2025). Transparency, accountability, and customer trust in Islamic banking: A panel data analysis from selected OIC countries. *Jurnal Magister Ekonomi Syariah, 4*(2), 915–935.

[10] International Monetary Fund. (2024). *Regional economic outlook: Middle East and Central Asia (April 2024)*. https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2024/04/18/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-april-2024

[11] Islamic Financial Services Board. (2009). *Guiding principles on Shariah governance systems for institutions offering Islamic financial services (IFSB-10)*. https://www.ifsb.org/wp-content/uploads/2023/10/IFSB-10-December-2009_En.pdf

[12] Mollah, S., Hassan, M. K., Al Farooque, O., & Mobarek, A. (2017). The governance, risk-taking, and performance of Islamic banks. *Journal of Financial Services Research, 51*(2), 195–219. https://doi.org/10.1007/s10693-016-0245-2

[13] Power, M. (1997). *The audit society: Rituals of verification*. Oxford University Press.

[14] Qaiser, A., Abbas, M. A., & Ahmed, A. (2025). Beyond the numeric: How the accountant's role, moral justification, and cognitive flexibility form manipulation, moderated by competence: Insights from emerging economies. *Advance Social Science Archive Journal, 4*(2), 2806–2832. https://doi.org/10.5281/zenodo.18014468

[15] Salvador Carmona, & Ezzamel, M. (2023). Management accounting and strategy: A review and reflections on future research. *European Accounting Review, 32*(5), 1129–1156. https://doi.org/10.1080/09638180.2023.2215821

[16] Sehen Issa, J., & Abbaszadeh, M. R. (2023). The effect of corporate governance in Islamic banking on the agility of Iraqi banks. *Journal of Risk and Financial Management, 16*(6), 292. https://doi.org/10.3390/jrfm16060292

[17] United Nations Development Programme. (2023). *Promoting sustainable finance and climate finance in the Arab region*. https://www.undp.org/arab-states/publications/promoting-sustainable-finance-and-climate-finance-arab-region

[18] Young, M. N., Peng, M. W., Ahlstrom, D., Bruton, G. D., & Jiang, Y. (2008). Corporate governance in emerging economies: A review of the principal–principal perspective. *Journal of Management Studies, 45*(1), 196–220. https://doi.org/10.1111/j.1467-6486.2007.00752.x

[19] Zenad, Y. S., Hasaballah, A. S., & Shlaka, J. K. (2020). Promoting the dimensions of sustainable development in tourism using social auditing. *African Journal of Hospitality, Tourism and Leisure, 9*(1), 1–12, https://www.ajhtl.com/2020.html > .

https://doi.org/10.31272/jae.i153.1526
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

The Effectiveness of Strategic Auditing in Assessing the Sustainability of Financial Performance and Structural Risks in Islamic and Conventional Banks in the Middle East: Toward a Balanced Model Between Governance Efficiency and Public Value Sustainability

Ahmed Sami Hasaballah [1], **Yaser Saad Zenad** [2]
[1] Post-Graduate Institute for Accounting & Financial Studies, University of Baghdad, Baghdad, Iraq.
[2] Ministry of Higher Education & Scientific Research, Baghdad, Iraq.

Article Information

Article History:
Received: 28 / 11 / 2025
Revised: 06 / 08 / 2026
Accepted: 10 / 08 / 2026
Available Online: 01 / 09 / 2026
Pages no : 28 – 44

Keywords:
Strategic auditing, Governance effectiveness, Structural risk, Sustainable financial performance, Public value, Islamic banks, Structural equation modelling.

Correspondence:
Researcher name:
Ahmed Sami Hasaballah

Email:
ahmed.s@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

Abstract

The banking sector in the Middle East faces a pronounced gap between the complexity of structural risks that threaten the sustainability of financial performance and the capacity of traditional auditing tools to detect or interpret their implications—particularly considering the divergent regulatory and value logics that distinguish Islamic from conventional banks. The present study aims to analyse the structural foundations of strategic auditing as an interpretive framework for integrating governance, structural risks, financial performance sustainability, and public value.

The study adopts a quantitative methodology based on Structural Equation Modelling (SEM), drawing on data collected from 260 professionals specialising in auditing, governance, and risk management across six Arab countries. The confirmatory factor analysis demonstrates high levels of reliability and validity across the measurement scales.

The structural model reveals a strong positive effect of strategic auditing on governance efficiency and a direct negative effect on structural risks. It further identifies both direct and indirect effects on the sustainability of financial performance, with governance emerging as a central mediating mechanism through which the outputs of strategic auditing are translated into sustainable financial outcomes. Moreover, the findings indicate that structural risks substantially undermine financial sustainability, whereas sustainable financial performance enhances banks' capacity to generate public value. Multi-group analysis uncovers statistically significant structural differences between Islamic and conventional banks. Islamic banks appear more sensitive to the effects of strategic auditing and structural risks, reflecting the distinctiveness of their institutional configurations and dual regulatory frameworks. The study's scholarly contribution lies in proposing an integrated explanatory model that brings together strategic auditing, governance, structural risk, and public value within a single causal framework. The institutional understanding of strategic auditing guides regulatory practices aimed at fostering a more resilient, sustainable banking sector capable of generating long-term public value.

The work of this research is licensed under CC BY